

من وثائق "إلى الأمام"
المرحلة الثانية: 1980 - 1994
الخط التحريفي
الطور الثاني: 1985 - 1994

بيان¹ منظمة إلى الأمام بمناسبة إطلاق سراح بعض المعتقلين السياسيين

في يوم 7 من الشهر الجاري، قام النظام الملكي بإطلاق سراح 50 معتقلا سياسيا، وبتخاذ قرار إعادة 178 من المطرودين إلى وظائفهم.

ورغم أن هذا الحدث جزئي، بالنظر إلى ما تعج به سجون النظام من مئات المعتقلين السياسيين مدنيين وعسكريين والمختطفين المغاربة والصحراويين، وبالنظر إلى عشرات الآلاف المطرودين من العمل، ومئات الآلاف من العاطلين والمشردين بما فيهم حاملي

1. هامش من وضع موقع 30 غشت: صدر البيان بمناسبة إطلاق سراح مجموعة من المعتقلين السياسيين بالسجن المركزي بالقنيطرة، واتخاذ النظام لقرار إعادة 178 مطرودا إلى وظائفهم. وفي هذا البيان أيضا، كباقي البيانات، هناك استعمال لمصطلحات جديدة، تنم عن تحول واضح في خط المنظمة، من قبيل استعمال مصطلحي "الحكم المخزني" و "الدولة العلوية"، كما أن الأرضية السياسية تنهل من خطاب ديموقراطي إصلاح، أصبح سائدا داخل منظمة إلى الأمام تحت قيادة تحريفية جديدة، علما أن المنظمة لم يعد لها وجود بالداخل منذ خريف 1985. أما حديث البيان عن ملابسات إطلاق مجموعة من المعتقلين بعد طلبهم العفو، ونعني به مجموعة الثمانية، فيلفه ضباب، خاصة فيما يتعلق بسلوك أصحاب البيان، عندما توجهوا إلى رأس الدولة الفرنسية سنة 1984، مطالبين التدخل من أجل إطلاق سراحهم (سبق لنا الحديث في هذا الموضوع على موقع "30 غشت"، انظر "مسلسل تصفية المنظمة الماركسية اللينينية المغربية إلى الأمام" "...").

منذ 1983، دأب قادة ما سمي ب "إعادة البناء" الفاشل على توقيع بياناتهم ب "منظمة إلى الأمام المغربية"، وفي ذلك أكثر من معنى ودلالة.

الشواهد العليا، فإنه يعتبر في حد ذاته مكسبا هاما، جاء نتيجة مسلسل نضالي للمعتقلين السياسيين وعائلاتهم مدعومين بضغط الرأي العام الديموقراطي الداخلي والخارجي.

وتأتي عملية إطلاق السراح هاته، بعد أن ذهبت أدرج الرياح دعاية النظام الصاخبة، التي صاحبت إطلاق سراح 8 معتقلا سياسيا، في بداية 1987، الذين استسلموا لضغوطاته بطلبهم للعفو، والتي عكس ما كان يتوخاه النظام منها، أثارت استنكارا واسعا لدى الرأي العام. ولا يفوتنا هنا، أن نؤكد مرة أخرى، خلافا لادعاءات بعض وكالات الأنباء والصحف الغربية، أن أولئك الأشخاص، لم تكن تربطهم بنا أية صلة بمنظمتنا منذ أواخر 1979.

وتأتي هذه العملية من ناحية أخرى، بعد الفشل الذريع لحكم المخزن في محاولاته لاستدراج معتقلين سياسيين آخرين للاصطفاف معه في خيانة مطامح شعبنا الوطنية والديموقراطية والقومية والأممية.

ولا يمكن للكذب الذي لجأ إليه النظام، ووسائله الإعلامية، لتقديم عملية إطلاق السراح هاته، كأنها استجابة لطلب العفو توجه به المعتقلون السياسيون المسرحون للملك، لا يمكنه أن يخفي ذلك الفشل، بل لا يمكنه إلا أن يثير احتقار الرأي العام الديموقراطي، ويزيد من الكشف عن استبداد الدولة العلوية.

وإذ يقدم النظام على عملية إطلاق السراح، وإعادة المطرودين هاته، بمناسبة عيد الفطر، فذلك لاستغلال تقاليد شعبنا ومشاعره الدينية وأخلاقه النبيلة من أجل إنقاذ خرافة "أمير المؤمنين وحامي الملة والدين" التي عرضها هو نفسه لاهتزاز عميق في وعي شعبنا، بفعل النهب الممنهج الذي سلطه نظام الحسن على جيوب كادحي وجماهير شعبنا لتحقيق عظمته المجنونة ببناء مسجد من أكبر المساجد في العالم.

وتتم هذه العملية في ظرف يضيق فيه الخناق على النظام على مستوى قضية حقوق الإنسان التي ما فتئت تتسع قاعدتها الشعبية ببلادنا، ويزداد فيه ضغط الرأي العام الديموقراطي الداخلي والخارجي تصاعدا لإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وتقدم فيه

بعض أنظمة المنطقة (تونس، الجزائر) على تنازلات سياسية بفعل الضغوطات الشعبية، مما جعل النظام الملكي يظهر أمام الرأي العام العالمي الديمقراطي بطلا في الاستبداد السياسي وفي هدر الحريات الديمقراطية بالذات. وتتم أيضا في وقت يقوم فيه النظام بتنازلات على مستوى قضية الصحراء، تمثلت في مسلسل المفاوضات المباشرة التي بدأها مع جبهة البوليزاريو من أجل استفتاء تقرير مصير الشعب الصحراوي.

غير أن النظام الملكي بإقدامه على هذا التنازل، وفي هذا الظرف بالذات، سيحاول الاستفادة منه على أكثر من صعيد. فهو، علاوة على مراميه لإفراغ مطلب إطلاق سراح المعتقلين السياسيين من مضامينه كمطلب ديموقراطي شعبي شامل، يهدف منه تهدئة الرأي العام الديمقراطي الداخلي والخارجي، وتوقيف مسلسل احتجاجاته وإدانته لقضية الاعتقال السياسي، وإجهاض نهوض قوى حقوق الإنسان ببلادنا، وشل نضالات المعتقلين السياسيين وعائلاتهم، وتطوير المزايدات المحتشمة المحتملة للأحزاب الإصلاحية الشوفينية حول تنازلاته في قضية الصحراء وإيهامها بإعطاء دفعة جديدة " للمسلسل الديمقراطي " المزعوم التي لا تعدو أن تكون دفعة في فراغ " الديمقراطية الحسنية " التي ما انفك النظام يؤكد على كونه استكمل بناء مؤسساتها وأوصلها إلى مداها، وهي بالتالي غير قابلة " للتعميق " ولا " للتوسيع ".

إن القوى الديمقراطية السياسية والنقابية والحقوقية، الغيرة على قضايا شعبنا وحقوقه الإنسانية، لن تنطلي عليها مناورات النظام، ذلك، أن إطلاق سراح مجموعة من المعتقلين السياسيين قضوا ما بين 4 وأكثر من 14 سنة في زنازله، واتخاذ قرار إعادة دمج مطرودين في وظائفهم، بعد أن شردوا ومعهم عائلاتهم لمدة تتراوح ما بين 7 و 10 سنوات بسبب ممارستهم لحقهم في الإضراب، أو في الانتماء النقابي، تعتبر قمة احتقار واستهتار حكم المخزن الجاثم على صدر شعبنا بمطالب شعبنا، وبقضية حقوق الإنسان بوجه عام.

إن منظمتنا "إلى الأمام"، التي ما انفكت رغم حملات التصفية التي استهدفتها، تناضل لتنظيم الجماهير الكادحة من أجل الجمهورية الديمقراطية الشعبية المرتكزة إلى المجالس الشعبية، إذ تعتبر هذا الحدث في حد ذاته مكسبا نضاليا، وتتقدم بأحر تهانئها للمناضلين الذين أطلق سراحهم، وللذين استعادوا وظائفهم، ولعائلاتهم، ولجميع الغيورين على حقوق الإنسان بالداخل والخارج، وبأحر تحياتها لكل مناضلي شعبنا الصامدين بسجون النظام، السرية منها والعننية، وتؤكد أن القمع والإرهاب والاعتقال ومنع الحريات الديمقراطية، ثوابت مرتبطة بطبيعة النظام الملكي الدكتاتورية.

إن منظمتنا، إذ تؤكد على ذلك، فإنها تدعو القوى الجذرية للارتباط بنضالات الجماهير الكادحة، وتجاوز تمزقاتها وشتاتها، وتنسيق مواقفها في النضال المشترك من أجل لف القطب الشعبي، وتوحيده، وتثبيته ضد القطب الرجعي، بهدف فرض مطالب ومطامح شعبنا الملحة في الحريات الديمقراطية والعيش. ومن جهة أخرى، تتوجه بنداء حار لكافة القوى والفعاليات الديمقراطية المناضلة، وكل الغيورين على حقوق الإنسان ببلادنا، والرأي العام الديمقراطي العالمي من أجل:

- فضح حملات الإرهاب، والاعتقال، والتنكيل بمناضلي شعبنا المعتقلين، ومخططات الابتزاز والضغط التي يتعرضون لها من طرف النظام وأجهزته القمعية المخزنية الفاشية.

- فرض إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين مدنيين وعسكريين والنقابيين وفرض حق عودة المنفيين إلى أرض الوطن.

- الكشف عن مصير المختطفين وإطلاق سراحهم.

- توقيف مسلسل التقتيل البطيء الذي يتعرض له المعتقلون السياسيون المضربون عن الطعام (مجموعة مراکش) منذ سنوات، وإطلاق سراحهم.

منظمة إلى الأمام المغربية

11-5-1989